تعليقـــات ومراســـلات

افتتح هـــذا الباب من أبواب المجلة ليكون همزة الوصـــل بينها وبين قرائها ـ وليربط بين النظريات العلميـــة والتطبيق العملى وليساير الأحداث التى تجرى سواء فى داخل الوطن او خارجـــــه .

تخفيض الدولار وقت سحب ج. ع. ل. لأرصدتها الاسترلينية

تقييم وتعليق

الدكتور عبد المنعم البيه (١)

ظلت الولايات المتحدة الامريكية ، فترة طويلة ترفض تخفيض قيمة عملتها (الدولار) ، وتصر على أن ترفع اليابان والدول المحظوظة فى أوربا قيمة عملاتها ، لاعتبارين هامين عند الامريكيين :

الاعتبار الاول أن عملات أوربا واليابان اذا ارتفعت ، تقل مقدرة بلادها نسبيا على التصدير ، وتزيد عندئذ إمكانية الولايات المتحدة ، على المنافسة (بالتصدير) فى الاسواق الدولية .

والاعتبار الثانى يحمل بين طياته كرامة أمريكا ، واعتزازها بنفسها وثقتها فى قوة اقتصادها ، بالرغم مما أصاب ميزان مدفوعاتها من عجز كبير . فبينما حقق ميزانها فائضا بلغ ٢ر٧ بليونا من الدولارات عام ١٩٦٩ ، اذا بعجز كبير قدره ٢ ٩ر٨ بليونا من الدولارات ، يحيق به عام ١٩٧٠ ، ويستمر العجز فى التزايد بصورة ضخمة جدا عام ١٩٧١ ، فيصل الى ٢ ٦ر٢٩ بليونا من الدولارات ، ويصبح بذلك أكبر وأضخم عجز ، منى به ميزان المدفوعات الامريكى ، فى كل ما سبق له من سنين .

---

(١) أستاذ الاقتصاد بالكلية (دكتوراه فى العلوم الاقتصادية والمالية من جامعة لندن) .

(٢) انظر عدد ٢٨ فبراير ١٩٧٢ من مجلة :

International Finance, a Chase Manhattan bi-weekly service for corporate customers and correspondent banks.

ومع ذلك ، ظلت الولايات المتحدة ، ترفض تخفيض الدولار ، وتباهى بأن قيمته لم تنخفض منذ عام ١٩٣٤ ، وتصر على أن الدول ذات الفائض فى موازين مدفوعاتها ، هى التى يجب أن ترفع سعر عملاتها • وهكذا أبت الولايات المتحدة واستكبرت ، حتى جاء اليوم الموعود — ١٤ ديسمبر ١٩٧١ — يوم مباحثات نيكسون رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، مع پومبيدو الرئيس الفرنسى ، بجزر الآزور • يومها فقط ، أعلن نيكسون موافقته على تخفيض قيمة الدولار الامريكى ، وبعد بضعة أيام ، اتفق على أن يكون مقدار التخفيض حوالى ٨٪ ، وأن ترتفع أسعار العملات الاوروبية القوية ، وكذلك الين اليابانى •

وقد جاء تخفيض الدولار ورفع العملات الاوروبية والين اليابانى ، فى الوقت الذى أعلنت فيه الجمهورية العربية الليبية ، انسحابها رسميا من منطقة الاسترلينى ، كما ذكر بيان وزارة الخزانة الليبية ، فى ١٦ ديسمبر ١٩٧١ ، وهذا نصه [٣] :

« أعلنت وزارة المالية البريطانية أول أمس ، بيانا قالت فيه ، ان الجمهورية العربية الليبية استبعدت من منطقة الاسترلينى • والواقع أن الثورة قررت الخروج من منطقة الاسترلينى ، فى نفس الوقت الذى قررت فيه ، الغاء معاهدة ١٩٥٤ ، وجلاء القوات البريطانية •

ولما كانت بريطانيا هى المستفيدة ، فقد كانت تماطل بحجة أن اتفاقية الاسترلينى ، منبثقة عن الاتفاقية المالية الملحقة بالمعاهدة ، ولذلك قررنا عمليا ، الانسحاب من منطقة الاسترلينى منذ ذلك الوقت ، ولم نلتزم بالاجراءات التى كانت تفرضها علينا هذه الاتفاقية ، كما تحللنا من الاتفاقية التى تلزمنا بالاحتفاظ بـ ١٨٪ من مجموع احتياطياتنا من الذهب والعملات الاجنبية • ولا شك أن هذه الاتفاقية ، كان الهدف منها تدعيم الجنيه الاسترلينى ، وحماية ميزان المدفوعات البريطانى ، وذلك على حساب الدول التى وافقت على هذه الاتفاقية ، نظرا لما ينطوى عليه ذلك من تجميد جزء من موارد تلك الدول داخل بريطانيا بالجنيه الاسترلينى ، ولخدمة اقتصادها بقصد تأخير نمو هذه الدول •

(٣) أنظر جريدة «الثورة» ، طرابلس فى ٢٩ شوال ١٣٩١ هـ الموافق ١٦ ديسمبر ١٩٧١

والشيء المهم هنا أن الجمهورية العربية الليبية ، لا تستفيد من وجودها بالمنطقة الاسترلينية ، لان دخلها من ايرادات النفط ، يأتى بالعملات الاخرى ، كما أنه ليس لديها مواد خام تصدرها الى بريطانيا ، للاستفادة من تمويلها فى سوق لندن ، كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول الاخرى ، المنضمة للمنطقة الاسترلينية.. وقد مكننا هذا من حرية التصرف ، فى تحريك احتياطياتنا طبقا لمصلحتنا القومية ، حيث تم تحويل جميع أرصدتنا ، من بريطانيا الى بلدان أخرى فى الوقت المناسب [٤] . وسواء اتفاقية الاسترلينى أو الاتفاقية التى تلزمنا بالاحتفاظ بجزء من أرصدتنا ، كلاهما يخدمان الاقتصاد البريطانى ، وتستفيد بريطانيا منهما وحدها ، خاصة بعد أن أصبح اقتصادنا قويا ، وبالتالى فان خروجنا من منطقة الاسترلينى ، ليس له أى أثر على الدينار الليبى ، أو على احتياطياتنا فى الخارج ، ذلك لان الدينار الليبى ، يعتمد على قوة اقتصادنا من جهة ، وعلى مقدار غطائه من الذهب والعملات الاجنبية من جهة أخرى ، كما أنه لا توجد لدينا أرصدة ببريطانيا ، يمكنها أن تتأثر بمراقبة النقد البريطانية .

أما فيما يتعلق بالمعاملات الجارية ، بين الجمهورية العربية الليبية وبريطانيا ، واحتمال خضوعها لمراقبة النقد ، فانها لا تتأثر بخروجنا من المنطقة الاسترلينية ، لاننا نتمتع باحتياطى كبير ، يمكننا من مواجهة التزاماتنا ، الناتجة عن المعاملات الجارية الآنفة الذكر .

وإذن فان خروجنا (من المنطقة الاسترلينية) قد تم فعلا منذ أشهر ، وان بيان وزارة المالية البريطانية ، ما هو إلا إعلان شكلى ، عن عمل تم فى الماضى » .

---

(٤) فى اجتماع المجلس الاقتصادى العربى (ديسمبر ٧١) ، دعا سعد الدين بوشويرب سفير ليبيا فى القاهرة ، الى سحب جميع أرصدة الدول العربية من مصارف انجلترا ، مثلما فعلت ليبيا ، وذلك عقابا لبريطانيا على موقفها ، من قضية احتلال ايران ، للجزر العربية الثلاث فى الخليج العربى . وسئل السفير عن المبلغ الذى سحبته ليبيا من انجلترا ، فأجاب بأنه يصل الى ٢٤٠٠ مليون دولار (صحيفة الاخبار المصرية فى ١٨ ديسمبر ١٩٧١) وطبقا لتقدير وكالة الانباء الفرنسية ، فان « الايداعات الليبية ، تصل الى حوالى ٢٥٠٠ مليون جنيه استرلينى » (صحيفة الاهرام فى ٨ ديسمبر ١٩٧١) . أما الصحف البريطانية ، فقد ذكرت ان الارصدة كانت ٢٥٠ مليون جنيه استرلينى (انظر صحيفة الفاينا نشيال تايمز فى ١٥ ديسمبر ١٩٧١) .

وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٧١ ، صدر بيان رسمى بالمحافظة على قيمة الدينار بالجمهورية العربية الليبية ، هذا نصه [٥] :

« نظرا لقوة الاقتصاد الوطنى ، واعتماده على احتياطى قوى من الذهب والعملات الرئيسية الاخرى ، الامر الذى أعطى للدينار الاستقلالية الكاملة .

وتجاه الاحداث التى أدت الى التعديل بالتخفيض أو الزيادة ، فى قيمة بعض العملات .

قررت الجمهورية العربية الليبية ، المحافظة على القيمة التعادلية للدينار بالذهب ، وهى ٢٫٤٨٨٢٨ جرام من الذهب الخالص .

وهذا القرار يستمد قوته من ثبات مركز الاقتصاد الوطنى وتحقيق فائض مستمر فى ميزان المدفوعات [٦] ، كما أنه يضمن ثبات أسعار السلع والخدمات داخل الجمهورية ، واستمرارية مشاريع التنمية والاستثمار » .

فاذا عدنا إلى أمريكا نجد أنها أرادت أن تحارب بسلاح ذى حدين ، أو أن تضرب عصفورين بحجر واحد ، يوم أن أعلن نيكسون فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ ، قراراته الاقتصادية التى كان منها :

أولا : إيقاف تحويل الدولار (للسلطات الحكومية والمصارف المركزية) الى ذهب .

ثانيا : فرض رسوم جمركية قدرها ١٠٪ على جميع الواردات الى الولايات المتحدة .

ثالثا : رفع سعر الاوقية من الذهب الى ٣٨ دولار بدلا من ٣٥ دولار .

---

(٥) انظر صحيفة الثورة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٧١

(٦) ذكرنا فى كتابنا « النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لهما فى ليبيا » ١٩٧٠ ، ص ٢٧٤ ما نصه « أصبح تحديد سعر الجنيه الليبى ، على أساس سعر الذهب ، لا على أساس سعر الاسترلينى ، لانه مغطى بنحو ٢٤٪ من الذهب الصافى ، والباقى بعملات اجنبية قوية ، تضيف الى رصيد ليبيا فوائد سنوية من أرصدة اجنبية » .

والقرار الاول نقض لعهود أمريكا ، وخرق لاتفاقية صندوق النقد الدولى ، وأمريكا أكبر مساهمة فيه . وقد كان تحويل الدولارات الفائضة لدى المصارف المركزية إلى ذهب ، كان فى هذا تدعيما لاحتياطياتها وتقربا من قاعدة الذهب ، وإذا بنيكسون ، بجرة قلم ، ومن طرف واحد ، وبلا مقدمات ، يمنع أمريكا من تحويل الدولار الى ذهب ، كى لا يتسرب الذهب منها الى الخارج ، بعد أن هبط رصيد الولايات المتحدة الذهبى ، من ٣٤ [٧] مليار من الذهب فى الاربعينيات والخمسينيات ، إلى حوالى ١٠ [٨] مليار من الدولارات فى الوقت الحالى ، لا بل نقص ما لديها من ذهب ونقد أجنبى ، بمقدار ١٧٪ عما كان عليه فى العام الماضى ، وزاد الذهب والنقد الاجنبى لدى ألمانيا بمقدار ٧٠٪ ، ولدى اليابان بمقدار ١٦٢٪ ، ولدى فرنسا بمقدار ٣٤٪ ، ولدى بريطانيا بمقدار ٣٨٪ وايطاليا ٣١٪ ، وكندا ٧٪ وسويسرا ١٣٪ [٩] .

والقرار الثانى الخاص بفرض ضريبة على الواردات الامريكية بمقدار ١٠٪ ، إنما وضع للمساومة ، أى مساومة أمريكا مع دول غرب أوروبا ، لان هذه الاخيرة واليابان ، أكبر الدول المصدرة الى أمريكا ، ويضرها جدا ويؤذى إقتصادها أن تقل صادراتها هكذا الى الولايات المتحدة . فلما وافقت الدول المذكورة على رفع قيمة عملاتها ، وافقت أمريكا على إلغاء الضريبة (١٠٪) ، ووافقت أيضا على تخفيض قيمة الدولار بمقدار ٨٪ .

واستفادت أمريكا من المساومة ، استفادت من تخفيض الدولار ، لان نتيجة تخفيضه زيادة لصادراتها ، واستفادت أمريكا من رفع سعر العملات الاوروبية والين ، لان نتيجة رفعها تقليل لصادرات تلك الدول .

بقى أن نعرف بايجاز [١٠] ، أهم ما يترتب على التخفيض والرفع ، بالنسبة الى

---

(٧) انظر صحيفة الـ Economist عدد ٢١–٢٧ اغسطس ١٩٧١ ص ص ٩–١٠، ص ٥٣ وانظر مجلة Inter Economics بهامبورج عدد نوفمبر ١٩٧١ ص ص ٣٤٠ – ٣٤١ مقال الدكتور HEIKO KORNER

(٨) انظر مقال الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله بصحيفة الاهرام فى ١٦ ديسمبر ١٩٧١

(٩) انظر الجدول ص ٥٤ من مجلة الايكونوميست السابق الاشارة اليها .

(١٠) لاننا نكتب موضوعا مفصلا عن تخفيض الدولار ورفع سعر العملات الاخرى .

الجمهورية العربية الليبية • فمن الناحية العامة :

تقل الصادرات إلى أمريكا ، نظرا لتخفيض قيمة الدولار ، إذ ترتفع أسعار تلك الصادرات •

تزيد الواردات من أمريكا ، لان أسعار الواردات ستنخفض بنفس نسبة التخفيض فى سعر الدولار •

أما اذا كانت ج•ع•ل• تحتفظ بأرصدة من الدولارات ، ستخسر وذلك لانخفاض قيمة الدولار •

وإذا كانت عليها التزامات أو ديون بالدولار ، فستستفيد بنفس نسبة تخفيض الدولار •

أما فيما يختص برفع سعر عملات الدول الاوروبية والين اليابانى ، فان ج•ع•ل• تزيد قدرتها على التصدير الى تلك الدول ، إذ تصبح الصادرات لتلك الدول أرخص من ذى قبل •

ولكن يختلف الامر بالنسبة الى واردات ج•ع•ل• من تلك الدول ، إذ ترتفع قيمة الواردات ، نظراً لزيادة أسعار العملات • وإذا ظلت الاحوال الاخرى على حالها ، أى إذا ظل الطلب على ما هو عليه ، فان تكاليف الاستيراد من تلك الدول ستزيد ، سواء فى ذلك ، استيراد السلع الاستهلاكية أو السلع الانتاجية •

ولو نظرنا الى الدول النامية كلها ، وكان طلبها على السلع الانتاجية من غرب أوروبا واليابان ، طلبا غير مرن ، فلا بد للدول النامية من أن تدفع الثمن الاعلى ، اللهم إلا إذا دفع ذلك ببعضها إلى التصنيع والاستغناء عن بعض الواردات

وبالنسبة إلى الارصدة التى تحتفظ بها ج•ع•ل• من أرصدة الدول التى ارتفعت أسعار عملتها ، فان الجمهورية الليبية تستفيد من الزيادة فى الاسعار (أى تزيد القيمة الرأسمالية للارصدة) •

بيد أنه لو كانت الجمهورية الليبية ، مدينة لتلك الدول أو لاحداها (الدول التى إرتفعت أسعار عملاتها) ، فستخسر ليبيا نظراً لزيادة الاعباء التى تتحملها .

ومهما يكن من أمر ، فان الجمهورية العربية الليبية ، تحتل مركز الصدارة بين الدول المصدرة للنفط (الاوبك) ، فيما يختص بمطالبتها واصرارها على الحصول على تعويض ، بمناسبة انخفاض قيمة الدولار ، ثم اصرارها (مع دول الاوبك) على المشاركة ، فى ملكية امتيازات الشركات البترولية ، التى تتولى عملية الانتاج فوق أراضيها . وقد وافقت دول الاوبك مبدئيا على نسبة ٢٠٪ (دول الخليج) ، بينما رفضت الجمهورية الليبية تلك النسبة ، وطالبت « بجعل المشاركة ٥١٪ للدولة و ٤٩٪ للشركات » [١١] .

---

(١١) أنظر العدد الخاص بالبترول من « الاهرام » بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٧١ ، وقد ذكر وزير البترول ـ الاخ عز الدين المبروك ـ (أهرام ٣ نوفمبر ١٩٧٢) ما يلى « اننا مثلا فكرنا فى أن نبدأ بتملك ، نسبة ٥١٪ من الشركات العاملة فى اراضينا ، وقد اخبرونا أن ذلك معناه ببساطة ، التأميم ، وهم لا يستطيعون ذلك . اننا تفهمنا موقف الشركات فى ذلك ، وقبلنا أن تكون النسبة ٥٠٪ ، وبالفعل بدأنا قبل دول الخليج العربى ، بتحقيق المشاركة بهذه النسبة ، وعقدنا أول اتفاقية مع شركة « أجيب » التابعة لشركة « اينى » الايطالية » .